

العدالة الانتقالية والأمن المجتمعي في مجتمعات ما بعد الصراع التقاطعات والانعكاسات.

## Transitional Justice and Community Security in Post-Conflict Societies Intersections and Implications

دندان مريم

جامعة باتنة 1، [meriem.dendene@univ-batna.dz](mailto:meriem.dendene@univ-batna.dz)

تاريخ الاستلام: 2023/02/26

تاريخ القبول: 2023/03/15

تاريخ النشر: 2023/04/01

### ملخص:

إن التغيير في العالم المتخلف، ضعيف مستوى ثقافة التغيير المنظم و المخطط له و المعروف بمباشرة المؤسسة ، دائما ما يكون بالعنف تحت مسميات مختلفة كالثورة التي تعتبر أكثر المصطلحات الوصفية لحركية البيئة المتخلفة، إن التغيير الناتج عن العنف عادة ما يؤدي إلى خلق ظروف مؤسسية تتميز بالانهيار والعجز ما ينجر عنه الفراغ السياسي والقانوني، وظروف اجتماعية تصادمية بين فئات اجتماعية تعبر عن مصالح مختلفة، طرف منها يعبر عن المصالح الثورية والأطراف التي تمثلها، وجزء آخر يمثل مصالح زبائنية متجذرة تسعى إلى حماية المكاسب التقليدية، فضلا على تيار المقاومة و هو ما يسمى بالدولة العميقة، الأمر الذي يؤدي واقع اللاتعايش، وهو ما يعبر عنه بالمرحلة الانتقالية، هذه المرحلة التي تكون من أبرز تحدياتها العدالة للمحافظة على الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي وحقوق الإنسان أو ما يسمى بالأمن المجتمعي.  
كلمات مفتاحية: العدالة الانتقالية، الأمن، الأمن المجتمعي، التعايش السلمي.

### Abstract:

The change in the underdeveloped world and the Arab countries are part of it, always going to be violence under various names revolutions that are more descriptive terms of the environment backward, if the change resulting from violence usually leads to the creation of institutional conditions characterized by collapse and the deficit is whittling his political vacuum and legal, and confrontational social conditions between social groups reflect the different interests, a party which expresses the revolutionary interests and the parties they represent, and the other part represents the interests of clientelism rooted seeking to protect traditional gains, which kills the reality of non-existence, and it is expressed transitional phase, this phase, which is the most prominent challenges of justice to maintain national unity and social cohesion and human rights, or the so-called societal security.

**Keywords:** Transitional Justice, Security, Community Security, Peaceful Coexistence.

## مقدمة:

تعكس التطورات الاجتماعية بمختلف أبعادها أنماطاً اجتماعية (سياسية - قانونية...) متعددة ومتداخلة - أحياناً - لتحقيق المفهوم الإيجابي للتغيير، تماشياً مع طبيعة الظاهرة الاجتماعية والثقافة الاجتماعية السائدة في المجتمع، الأمر الذي يفرز تمايزات تفاضلية بين الشعوب في النمط والأسلوب المتبنى للحراك والأداء الاجتماعي العام.

إن عملية التغيير عادة ما تكون نتاج تكاثف مجموعة عوامل داخلية وخارجية لها تأثيرات بنيوية وقيمية على النسق الاجتماعي العام، وتنعكس في السياقات السلوكية والتفاعلية داخل البناء والتركيب الاجتماعي. وبما أن الشعوب تتمايز في مستويات الوعي والإدراك العام الناتج عن التمايز في مستوى الثقافة الاجتماعية عامة والثقافة السياسية خاصة، فإن ذلك يحدد - حتماً - أنماطاً مختلفة للتغيير وتطوير البناء والسلوك الاجتماعي، فهناك الوسائل الطبيعية السلمية النابعة عن إيجابية التفاعل والتواصل داخل المجتمع سواء في الاتجاه السياسي الهرمي (النظام السياسي - المجتمع) أو الاتجاه الاجتماعي الأفقي (بين مختلف مكونات المجتمع)، وفي مقابل ذلك الوسائل غير السلمية أو استخدام العنف النابع عن غياب القنوات الشرعية للتواصل والبناء الجماعي للتوافق الاجتماعي.

إن التغيير في العالم المتخلف والذي تعتبر الدول العربية جزءاً منه، دائماً ما يكون بالعنف تحت مسميات مختلفة كالثورة التي تعتبر أكثر المصطلحات الوصفية للبيئة المتخلفة، فالتغيير الناتج عن العنف عادة ما يؤدي إلى خلق ظروف مؤسسية تتميز بالانهيار والعجز ما ينجر عنه الفراغ السياسي والقانوني، وظروف اجتماعية تصادمية بين فئات اجتماعية تعبر عن مصالح مختلفة، طرف منها يعبر عن المصالح الثورية والأطراف التي تمثلها، وجزء آخر يمثل مصالح زبائنية متجذرة تسعى إلى حماية المكاسب التقليدية، الأمر الذي يؤدي واقع اللا تعاضد، وهو ما يعبر عنه بالمرحلة الانتقالية، هذه المرحلة التي تكون من أبرز تحدياتها العدالة للمحافظة على الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي وحقوق الإنسان أو ما يسمى بالأمن المجتمعي.

إن ما يلاحظ من خلال عديد التجارب العالمية للانتقال والتحول السياسي والاجتماعي عبر مختلف وسائل العنف والتصادم، هو انتشار مفهوم العدالة الانتقالية كآلية قانونية مؤقتة لملاً الفراغ القانوني التقليدي المنهار أو العاجز أو غير المقبول من القوى الثورية.

وعلى هذا الأساس، تبحث الدراسة في الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تحقق العدالة الانتقالية الأمن المجتمعي في المرحلة الانتقالية التي تعقب الثورات والأنماط الصراعية في التغيير الاجتماعي؟.

وللإجابة عن هذه الإشكالية تعالج هذه الورقة البحثية المحاور التالية:

أولاً: السياقات المفاهيمية للدراسة.

ثانياً: العدالة الانتقالية كمقاربة للمأسسة والبناء الاجتماعي.

ثالثاً: انعكاسات العدالة الانتقالية على الأمن المجتمعي.

### أولاً- السياقات المفاهيمية للدراسة.

#### 1- في تعريف العدالة الانتقالية وأهم التفاعلات الإجرائية المرتبطة بها:

إن مصطلح العدالة الانتقالية لا يعبر في مضمونه عن مفهوم جديد في البيئة القانونية والسياسية العالمية، بل مفهوم شاع استخدامه على مستوى الخطاب السياسي و التشريعي والتطبيق كبديل للعدالة التقليدية في ستينيات القرن العشرين، معبرا عن مجموعة من الإجراءات القانونية الهادفة لتحقيق العدالة من خلال الاعتراف بالانتهاكات لحقوق الإنسان والحريات في مجتمعات ما بعد النزاعات المسلحة والحروب الأهلية والمجازر وجرائم الإبادة، والعمل وفق هذه الإجراءات من أجل حصر هذه الخروقات ومحكمة مرتكبيها، وتطبيق القانون على الأفراد والمؤسسات المتورطة في هذه الأفعال.

وقد ارتبط هذا المفهوم بشرطين أساسيين:

- أن يكون المجتمع والدولة في إطار انتقال سواء من نزاع مسلح أو صراع إلى حالة سلم ومصالحة، أو من حكم تسلطي ديكتاتوري أنتهك الحقوق والحريات الفردية والجماعية في المجتمع إلى مرحلة بناء نظام سياسي يراعي هذه الحقوق والحريات ويحافظ عليها.

- أن يكون هناك انتهاكات حقوقية ارتكبت من قبل جهات معينة في مرحلة ما قبل التحول والتي تكون قد تركت أثارا نفسية ومادية ويستدعي الأمر تدخلا من الجهات القانونية المخولة لمعالجة هذه القضايا والعمل على إزالة الآثار التي خلفتها، ومعاقبة مرتكبيها واسترجاع هيبة العدالة، ذلك في اتجاه تثبيت دولة القانون والحكم الديمقراطي.<sup>1</sup>

وبالنظر للمفهوم يلاحظ أنه من المفاهيم المركبة وينقسم إلى عنصرين أساسيين هما:

- **العدالة:** وهي الغاية المنشودة و الهدف الرئيس لكل اجتهاد ذو طبيعة تشريعية، ليس بايجادها وتأسيسها من العدم بل بإعادة إحيائها وتكييفها بالشكل الذي يحقق التنظيف وإعادة التهيئة القانونية والسياسية للمجتمع بالشكل الذي يجعل منه قادرا على احتضان منظومة قيمية جديدة في المجال السياسي والاجتماعي العام تقوم على مبادئ المساواة واحترام الحقوق والحريات. وعليه فان العدالة بالمفهوم الانتقالي لا تعني هدم هياكل تطبيق العدالة ومفاهيمها المجتمعية وإعادة بنائها بشكل - ربما - يختلف عن ما كان في السابق، بل المقصود هو إعادة اصطلاح وتعديل منظومة العدالة وفق ما يتماشى والقيم والمبادئ الجديدة والمنشودة من طرف المجتمع وقوى التغيير فيه، الأمر الذي يساعد ويضمن إعادة الحقوق المهذرة والمنتهكة . إن العدالة الانتقالية بهذا المفهوم تعمل على تصحيح مسار العدالة العادية التي كانت سائدة في المرحلة السابقة وفق منظومة جديدة تعبر على تغير كلي أو جزئي حصل في المجتمع قيما و سلوكيا.

- **الانتقالية:** تعني الانتقالية المرحلة التي تلي مباشرة الوضع السابق، إذ تعبر عن الحالة الجديدة للوضع العام والتغير الحاصل في النظام الاجتماعي كنظام عام، أو في أحد أنساقه الفرعية السياسي - الاقتصادي - المجتمعي...إلخ.

## 2-التطور التاريخي لمفهوم العدالة الانتقالية:

تطور مفهوم العدالة الانتقالية كمقاربة قانونية وقضائية بديلة للعدالة التقليدية، في البيئة الغربية تعامللا مع الظروف التي خلفتها الحرب العالمية الأولى والثانية في مختلف المستويات والأبعاد السياسية والاجتماعية والإنسانية...، حيث أدى تبني مفهوم العدالة الانتقالية إلى تبني مجموعة من الآليات القانونية واتفاقيات كانت المرجعية الأولى في تثبيت وبناء منظومة قانونية وقضائية ساعدت الدولة على التعامل مع الواقع الاجتماعي، كما ساهمت في تدوين القواعد القانونية حيث التركيز على التفاعلات الدولية المرتبطة بالقانون الدولي.

**المرحلة الأولى:** توثق الدراسات المتخصصة في هذا المجال البحثي ارتباط العدالة الانتقالية بالتشريع والاحتكام الإجرائي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث تجلّى الاهتمام بالبحث في الأسباب التي أدت إلى اندلاع هذه الحرب، وما هي الميكانيزمات القانونية الكفيلة بتحقيق الأمن والسلم العالميين في تلك الفترة الحساسة من التطور العالمي؟، الأمر الذي عجل بظهور منظمة الأمم المتحدة، كما كانت ترتيبات العدالة الانتقالية

من أساسيات محاكمات نوربورغ التي جرت في الفترة التاريخية الممتدة بين 1946-1949. وقد شكل موضوع الانتهاكات لحقوق الإنسان الموضوع الرئيسي لها.<sup>2</sup>

**المرحلة الثانية:** في المرحلة الثانية تطور مفهوم العدالة الانتقالية نحو البيئات الداخلية للدول، حيث ارتبطت بالدولة الوطنية وانتقالها إلى داخل الوحدات السياسية، وبخاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أين تم تجاوز آلية المحاكمات، وتضمنت آليات جديدة من مثل لجان التحقيق، والتعويضات ولجان تقصي الحقائق... إلخ، الأمر الذي جعل من العدالة الانتقالية الآلية الحقيقية المجسدة لسياسات السلم الاجتماعي ومفاهيم المصالحة الوطنية كتوجهات اجتماعية مبنية على تجاوز الماضي وبناء صور جديدة للتعايش والعيش المشترك.<sup>3</sup>

**المرحلة الثالثة:** في هذه المرحلة ارتبط مفهوم العدالة الانتقالية بالتحويلات في المجال السياسي العالمي، أين شاع استخدام مفاهيم ارتبط ظهورها بظاهرة العولمة من قبيل الديمقراطية العالمية، الديمقراطية الكونية والموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي في نهاية الثمانينيات وبداية تسعينيات القرن العشرين، إذ واكبت العدالة الانتقالية مراحل الانتقال السياسي في المجتمعات غير الديمقراطية، حيث شكلت الأطر العامة للعدالة في المراحل الانتقالية.<sup>4</sup>

### 3- شروط تحقيق العدالة الانتقالية:

**أ- التدرج والمرحلية:** إن تحقيق العدالة الانتقالية يحتاج لتنفيذه بشكل مرحلي وتدرجي، فلا يمكن تغيير أياً من الأشياء المترسخة والمتجذرة في الدولة دفعة واحدة، وإذا تم الاندفاع نحو التغيير دون التدرج فقد يؤدي لنتائج عكسية لأنه قد يواجه مقاومة من أطراف قد تكون متورطة أو مؤسسات خاضعة لهيمنة الدولة العميقة التي تمثل بقايا المرحلة السابقة.

**ب. الزمنية والتغلغل:** من المنطقي القول أن الوصول إلى تحقيق العدالة الانتقالية يتطلب وقت، فلا يمكن تحقيقها في وقت قصير، نظراً للظروف البيئية المحيطة والتي لها علاقة مباشرة بمؤسسات وهياكل الدولة، لأن المنظومة القيمية للعدالة الانتقالية تعبر عن مجموعة من التغيرات قد تتقاطع مع عوامل مستقرة في عصب الدولة كالفساد، والثقافة الاجتماعية للنخب وعامة الناس، خاصة وأن غالبية أفراد المجتمع تنتظر وترسم آمالاً كبيرة على مرحلة ما بعد التحوّل وعلى رأسها تحقيق العدالة، وانتشار الرغبة بالانتقام من المرحلة السابقة، وبالتالي فإن نجاح العدالة الانتقالية يتطلب تهيئة نفسية واجتماعية مبنية على الإقناع والتوضيح، لأن الأساس هو الوصول إلى التعاون بين الشعب والدولة في سبيل تحقيق العدالة.<sup>5</sup>

ج. التعاونية والتشاركية: إن إعادة البناء الاجتماعي بصفة عامة، لا يمكن أن يتم من طرف فصيل سياسي، أو فئة اجتماعية أو توجه إيديولوجي، بل الأمر يستدعي تعاون وتشارك كل المكونات الاجتماعية بعيدا عن التطرف في الرأي السياسي أو الديني أو الإيديولوجي أو العرقي، ذلك لأن الهدف هو بناء وتحقيق استقرار وأمن المجتمع، والتشاركية تشعر الجميع بالمسؤولية الأمر الذي يحقق الانطلاقة الصحيحة في سبيل العدالة وبناء دولة القانون.<sup>6</sup>

### 3- مظاهر الارتباط بين العدالة الانتقالية والنظرية السياسية :

لاشك في أن لمفهوم العدالة الانتقالية نسب مفاهيمي مترابط في سياق شبكي يقدم دلالات لها علاقة ترابطية في مجالات وأبعاد مختلفة للسلوك الإنساني، ففي البعد السياسي يتشابك المفهوم مع عدة معاني كالأمن، الديمقراطية، الاستقرار غير أن أهم معنيين لهما سياقات إجرائية تنعكس بوضوح على الحياة الاجتماعية بصفة عامة وعلى الأمن المجتمعي بصفة خاصة هما:

أ. بناء السلام: يعتبر بناء السلام الهدف الرئيسي الأول للعدالة الانتقالية خاصة في مرحلة ما بعد التحول العنيف، وإعادة البناء الاجتماعي الشامل القائم على مبادئ التعايش السلمي في كنف سيادة القانون الحامي للحقوق والحريات، هو المحفز على جنوح مختلف القوى المجتمعية إلى تبني مفهوم العدالة الانتقالية كمقاربة لبناء السلام الذي يعبر في مظاهره الاجتماعية على الأمن المجتمعي.

وفي هذا السياق تعرف **katrina schilling** بناء السلام بأنه: "عبارة عن مجموعة من المبادرات تقوم بها مختلف الجهات الفاعلة في الحكومة والمجتمع المدني لمعالجة الأسباب الحقيقية للعنف، والعمل على حماية المدنيين... وتشمل عملية بناء السلام بناء المؤسسات القانونية ومؤسسات حقوق الإنسان، والحكم العادل والفعال، ولنجاح ذلك يتطلب التحضير المتأني والتخطيط التشاركي والتنسيق بين مختلف الجهود، والالتزامات المتواصلة من قبل مختلف الفاعلين".

ب. المصالحة الوطنية: تعبر المصالحة الوطنية على توافق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر المختلفة وردم الفجوات والمسائل الاتوافقية بين مختلف الأطراف المتخاصمة أو المتحاربة، كما تشير إلى السعي المشترك نحو إلغاء عوائق الماضي واستمرارنا السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتصحيح ما ترتب عنها من غبن ومآسي وأخطاء وانتهاكات وجرائم جسيمة، والقطع نهائيا من قبل الجميع مع الحلول العنيفة في معالجة الملفات والقضايا المختلف حولها، والنظر بتفاؤل إلى المستقبل وذلك من خلال التأسيس في الحاضر لأسس حقيقية للتعايش الاجتماعي والتوافق السياسي المبني على ثقافة المشاركة والبناء المشترك.<sup>7</sup>

إن لجوء المجتمعات للمصالحة الوطنية يهدف إلى:

- التأسيس الحقيقي والصحيح للتحوّل الديمقراطي وبناء دولة تحترم حقوق الإنسان.
- تعتبر وسيلة من وسائل حل الخلافات والنزاعات و الأزمات بين الأشخاص والأطراف الاجتماعية وديا وسلميا.
- هي من الوسائل الرسمية الأكثر تقبلا اجتماعيا والأكثر بساطة ورشادة من حيث التكاليف والجهود والوقت والفعالية والشمولية والحلول الجذرية.
- هي شكل من أشكال العدالة الانتقالية التي تكون ضرورية لمساعدة المجتمع على الانتقال من ماضي يسوده الانقسام إلى مستقبل يشارك فيه الجميع، وتأسيس مجتمع على أسس شرعية قانونية وتعددية و ديمقراطية في الوقت ذاته.

#### 4- في مفهوم الأمن المجتمعي:

إن الأمن في السياق الاجتماعي من أكثر الأبعاد الأمنية أهمية واهتمام في الدراسات والتنظير الأمني الاستراتيجي، ففي إطار مدرسة " كوينهاغن " ينظر إلى الحقل الاجتماعي /المجتمعي على أنه المصدر الأكثر خطورة لعوامل الأمن في مرحلة ما بعد التحوّل أو التغيير الاجتماعي.

فتنامي العنف المجتمعي والمشاكل الاجتماعية يرتبط في الكثير من الأحيان بعدة عوامل مثل النمو الديموغرافي الكبير، والهجرات المتزايدة من الجنوب نحو الشمال ، كلها تعتبر من صميم موضوع الأمن المجتمعي، فتغيير الموضوع المرجع من الدولة إلى المجتمع ، أدى بشكل مباشر إلى تغيير من " علامة " الأمن القومي " إلى " الأمن المجتمعي " . ويعتبر باري بوزان B.Buzan من بين الذين حاولوا تقديم صياغة متكاملة لمفهوم الأمن المجتمعي، والذي يشير حسب اعتقاده إلى " استطاعة المجتمع البقاء والدوام على مقوماته تحت ظروف متغيرة باستمرار وتهديدات محتملة ، بل أكثر من ذلك الاستمرارية في ظروف مقبولة للتطور والحفاظ على الأسس اللغوية ، الثقافية والتقاليد"، بمعنى قدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الجوهري في ظل الظروف قد تعبر عن تهديدات حقيقية لهذه الاستمرارية وخاصة على البناء والتماسك الهوياتي للمجتمع.<sup>8</sup>

يعتقد Ole Waeve- أوول وايفر أن مفهوم الأمن المجتمعي هو المفهوم النظري الأكثر

انسجاما وتوافقا لتحليل الرهانات الجديدة ، فالبعد المجتمعي الذي رمز إلى واحد من قطاعات الدولة في

تصور "باري بوزان" - كون أن نظرتة للأمن تأتي من زاوية العمل من أجل بقاء الدولة والسهر على ديمومتها ، وخاصة منها قطاع الأمن المجتمعي ، بحيث يراه بوزان " كعنصر مكون لأمن الدولة ، فكل القطاعات الأمنية التي قام بتقسيمها ينظر إليها من زاوية أنها مجموعات متفرعة ترجع كلها إلى جذع وحيد وهو الدولة .

يرى ويفر أنه بفعل جملة من الظواهر ( العولمة والظواهر العابرة للحدود ، البناء الأوروبي وظهور عرقيات قومية في أوروبا الشرقية ، تدفقات الهجرة ، الاستيراد الواسع للبضائع الثقافية الأجنبية، تحكم مصالح أجنبية في الثروات الوطنية ، الاندماج في كيانات أوسع...)، فإن المجتمع مهدد أكثر من الدولة، فهذه الأخيرة ترى وظائفها تتغير دون مراجعة لسيادتها ، بينما ترى المجتمعات هويتها مهددة من طرف هذه الظواهر المتقاطعة، وبالتالي فمن الآن فصاعدا فإن الخوف المرتبط بانعدام الأمن، بالسلوكيات غير المدنية ، بالآخر ، بالهجرة ، بضياع القيم الثقافية وأنماط المعيشة...هو الذي يشغل الأفراد أكثر، ويرى " ويفر "أن الاعتداءات على الأجانب في أوروبا ، التصويت ضد معاهدة ماستريخت في الدانمارك ، التطهير العرقي في يوغسلافيا السابقة ، أمثلة تؤكد هذا الخوف.

وعليه فإن الأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي، وهذا يعني التمييز بين " نحن " و "هم " بمعنى أن كل ما يشكل تهديدا وجوديا لبقاء " نحن "سواء كان أمة ، عرق ، جماعة دينية أو إثنية يعتبر فرضيا أمنيا ، فرضيا لأن التهديدات ضد الأمن الاجتماعي ذاتية أكثر مما هي موضوعية ، كما يقول " وايفر " متذكرا تحليل والفروز، وتحليل هذه الرهانات فإن مفهوم الأمن المجتمعي يبدو مفهوما نظريا ملائما ومتماسكا حسب " وايفر "الذي طور تصوره للأمن الاجتماعي، انطلاقا من المفردات التي أدخلها " باري بوزان . "ولخص " وايفر "تصنيف بوزان "في شقين أساسيين :الأمن القومي والأمن المجتمعي؛ فالأول يعني بالسيادة وبقاء النظام ، والآخر يخص الهوية وبقاء المجتمع. وبتركيزه على الأمن الاجتماعي، اقترح " وايفر " نقل الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع ورفع هذا الأخير إلى مصاف موضوع مستقل.

وعليه، فالدراسات الأمنية تحتاج إلى تبني فهم "ثنائي للأمن" ، يمزج بين أمن الدولة الذي يدور حول السيادة والأمن المجتمعي المتعلق بالهوية ، فالبقاء بالنسبة لأية دولة يختصر في حمايتها لسيادتها، في حين يكمن بقاء المجتمع في حماية هويته بالأساس، ومنه ازدواجية أمن الدولة والأمن المجتمعي ، بذلك الأمن المجتمعي كان يحتفظ بوصفه قطاعا من أمن الدولة ، لكن الآن أصبح يشكل الموضوع المرجعي للأمن.<sup>9</sup>



## ثانيا- العدالة الانتقالية كمقاربة للمأسسة والبناء الاجتماعي.

إن غالبية الدول الخارجة من حالة نزاع تتميز بما يمكن وصفه بمشاشة المؤسسات السياسية والاجتماعية، وعدم قدرة مؤسسات الدولة على القيام بوظائفها، الأمر الذي يجعل من العدالة الانتقالية مقاربة لإعادة المأسسة في المجتمع واسترجاع سلطة الدولة.

### 1- استرجاع سلطة الدولة:

إن تبني مقاربة العدالة الانتقالية في مراحل ما بعد التحول، عادة ما يأتي لدعم استعادة سلطة الدولة من خلال مجموعة من الإجراءات السياسية والقانونية تنبثق عنها أجهزة ومؤسسات تنال ثقة الشعب، الأمر الذي يساعد الدولة على التحكم في إقليمها الوطني والمحافظة على التماسك الجغرافي في المرحلة الأولى من مراحل إعادة البناء، إن تحقيق هذا الهدف يعتبر من الأولويات بالنسبة للدولة في هذه المرحلة، ولا يتم ذلك إلا من خلال خلق محيط أمني مدعم من طرف اغلب المكونات الاجتماعية التي تكون لها ثقة في المؤسسات الجديدة والتي يجب أن تسارع في اتخاذ إجراءات في الشق القانوني يساعد على استرجاع الحقوق وتوقيف الانتهاكات ومحاسبة المخالفين والمتورطين.

### 2- حماية العمليات الانتخابية:

من بين أهم انشغالات الباحثين والمتبعين لشؤون الدول الخارجة من الحالات العنف - مهما كانت طبيعتها - إشكالية مؤسسات خاصة بالمرحلة السياسية الجديدة، الأمر الذي جعل من العدالة الانتقالية مقاربة حقيقية للمأسسة وذلك من خلال مجموعة من المتغيرات أبرزها المساعدة الانتخابية وإقامة انتخابات حرة ونزيهة، وهو التحدي الذي يستدعي تجند قوى اجتماعية فاعلة، وبني دولانية ذات طبيعة مؤسسية قضائية تتمتع بالشرعية الشعبية والثقة والإجماع العام وهو ما تحققه العدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد التحول.

وتعرف عملية المساعدة والحماية الانتخابية بأنها الدعم التقني أو المادي الممنوح للعملية الانتخابية، إذ أن هذا الدعم لا يقتصر على الهيئات الانتخابية بل ينطبق أيضا على تشكيلة من المؤسسات أو التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالعملية الانتخابية.

### 3- تفعيل المشاركة الاجتماعية لتحقيق الحكم الرشيد:

يعتبر تحقيق الحكم الرشيد من أساسيات نجاح التحول والتغيير الاجتماعي بصفة عامة، ذلك لأن الاستخدام السليم والصحيح للسلطة السياسية في مرحلة جد حساسة مطلب رئيسي وأساسي، والرشادة هنا تعني العقلنة الوظيفية والإجرائية في إدارة شؤون البلاد، الأمر الذي يستدعي الشراكة الاجتماعية بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية في سبيل بناء نموذج كوربوراتاري للعلاقات الاجتماعية من جهة ومقاربة لصنع قرارات السياسة العامة من جهة أخرى.

### 4- تعزيز حماية حقوق الإنسان<sup>10</sup>:

تبقى مسألة حقوق الإنسان - من دون شك - المحفز الحقيقي لتبني آلية العدالة الانتقالية كضابط للمنظومة السلوكية الاجتماعية في مرحلة ما بعد التحول من خلال مجموعة من الإجراءات مثل:

- الدعاوي الجنائية.
- لجان تقصي الحقائق.
- برامج التعويض.
- إصلاح للأجهزة الأمنية ( الإصلاح المؤسسي ).

### ثالثاً- انعكاسات العدالة الانتقالية على الأمن المجتمعي:

إن الأهمية البالغة للعدالة الانتقالية لا يمكن إنكارها في مختلف التجارب الدولية، فالإيجابيات أو التأثيرات الايجابية على الأمن المجتمعي واضحة وتتجلى من خلال:

- المحافظة على التماسك الجغرافي والوحدة الوطنية التي تدعم فيما بعد بوحدة الهوية الوطنية.
- منع انتهاك حقوق الإنسان والعمل الجاد والحديث في سبيل وقف الانتهاكات والكشف على مرتكبيها وإقامة المحاكمات الجنائية.
- إعادة بناء المؤسسات السياسية والاجتماعية وتفعيل الأداء الوظيفي لأجهزة الدولة في مرحلة ما بعد التحول.
- تحقيق مقارنة تشاركية بالمفهوم الاجتماعي في إعادة البناء والتأهيل السياسي الأمر الذي يساهم في استرجاع الثقة الاجتماعية في مؤسسات الدولة والتي تكون قد اهتزت في المرحلة السابقة.

- تحقيق الحكم الراشد الذي يساعد على بناء الهوية الواحدة من خلال محاربة ورفض الإقصاء والتهميش وكل المظاهر التي تؤدي إلى الانفصام السياسي بين المجتمع والنظام السياسي.
- غير أن ذلك لا ينف بأبي حال من الأحوال انعدام أو غياب الانعكاسات السلبية على الأمن المجتمعي يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي:
  - ضعف الاستراتيجيات المتخذة قد يؤدي إلى عجزها عن تحقيق الأهداف المرجوة.
  - سيطرت نخب المرحلة السابقة على مختلف الأجهزة والمؤسسات الجديدة واستغلالها في انتقامات ممنهجة مما يزيد في نفور الإثنيات والأقليات الأمر الذي قد يهدد الوحدة الجغرافية للوطن.
  - تواطؤ الأجهزة الأمنية مع رموز المرحلة السابقة بإخفاء الأدلة وتحريف الحقائق من خلال تزوير تقارير التحقيقات، الأمر الذي يؤدي إلى اليأس الاجتماعي ويزيد من الآثار النفسية السلبية التي تولد الشعور بالاعتزاز السياسي والاجتماعي الذي يقضي بدوره على الشعور بالانتماء الهوياتي.

#### الخاتمة:

يعتبر موضوع العدالة الانتقالية من المواضيع الحساسة جدا في تناول الأكاديمي، خاصة وأنها ذات ارتباط إجرائي مباشر في الحياة الاجتماعية للشعوب، وتعتبر على خصائص مرحلة من مراحل تطور المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ، وتحفظ حقائق مفصلية في الذاكرة الجمعية.

إن محاولة الربط بين العدالة الانتقالية كمفهوم مستقل والأمن المجتمعي كمفهوم تابع، هي - في حقيقة الأمر - محاولة لتتبع التشابك والترابط الانعكاسي المعقد الذي يعد جزء في تكوين الظاهرة الاجتماعية التي تتصف بالتغير وعدم الثبات من خلال أنماط إنسانية مختلفة في التحول تحددها في الكثير من الحالات خصائص سياسية ومجتمعية واقتصادية وثقافية سائدة في البيئة الاجتماعية.

لقد خلصت الدراسة إلى تأكيد أهمية العدالة الانتقالية في تحقيق والحفاظة على الأمن المجتمعي، كمقاربة لإعادة تنظيم التفاعلات والسلوكيات في مرحلة ما تعد التحول، وفق مبادئ ثقافية قيمة جديدة تتماشى وطبيعة مطالب التحول وأبجديات سياسية واجتماعية جديدة.

غير أن هذه الأهمية تبقى في حاجة إلى توفر شروط ضرورية على رأسها القدرة على بناء توافق اجتماعي عادل وحقيقي تلتزم به كل الأطراف بما فيها فواعل المرحلة السابقة تفاديا للمقاومة وعدم الالتزام.  
الاحالات:

- 1 . أحمد شوقي بنوب، دليل حول العدالة الانتقالية، المعهد العربي لحقوق الإنسان، سبتمبر 2007 .
- 2 . تقرير الأمم المتحدة الصادر بشأن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، 25/11/2011.
- 3 . إيمان بن عزيزة ، العدالة الانتقالية : كيف تتحقق وما هي آلياتها ؟ خبراء وحقوقيون يجيبون ، تونس ، جريدة الشروق .  
<http://www.alchrouk.com/ar/pdf.php?code=> ، تونس، نوفمبر 2011 .
- 4 . نيل ج . كريتر ، التقدم والتواضع : البحث المتواصل عن العدالة في حالات ما بعد انتهاء الصراعات ( نيو يورك :المركز الدولي -للعدالة الانتقالية ، 2004 ) ص2 .
- 5 . التقرير السنوي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2003 ويعد المركز الدولي للعدالة الانتقالية من أبرز المنظمات الدولية المتخصصة بقضايا العدالة الانتقالية ، وغالبًا ما تتميز دراساته بالقدرة على دمج الخبرات العملية مع الأفكار النظرية.  
الانتقالية .، 2004.
- 6 . Vamik. D. Volkan ,What Some Monuments tell us about :Mourning and Forgiveness, Taking Wrongs Seriously :Apologies and Reconciliation ,Edited by Elazar Barkan and Alexander Karn ,Stanford University Press ,2006,P.115-130 .
- 7 . حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 ، ص 97
- 8 . helen viau , la theorie critique et le concept de securité en relation internationales, notede recherches cepes université du quebec a montréal;n8 janvier 1999.
- 9 . barry buzan, ole waever,jeap de wilde, security:anew framework for analysis, boulder, lynnriener publishers,1998,pp122-124.
- 10 . عبد الله عبد القادر نصير، البيئة والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث ودراسات، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، العدد 07 الصادر في 29 جويلية 2002 ، متحصل عليه من:  
[www.ngoce.org/content/nseer.doc](http://www.ngoce.org/content/nseer.doc)